حذروا من فرض عقوبات وإلزام الكويت ببنود لا تجد من يفي بها

المتحدثون في ندوة «التغيّرات المناخية»: تحديد موقف واضح في اجتماع كوبنهاغن

| كتب محمد نزال |

أكد المتحدثون في ندوة جمعية الخريجين التي عقدت مساء أول من أمس حول التغيرات المناخية في الكويت على ضرورة تحديد موقف واضح للكويت في اجتماع كوبنهاغن المزمع عقده مطلع شهر ديسمبر المقبل حول مشاكل البيئة، محذرين من فرض عقوبات وإلزام الكويت ببنود لا تجد من يفي بها.

وفي البداية وأوضح النائب الدكتور علي العمير أن المنطقة تعاني مشكلات مناخية وبيئية سواء كانت نتيجة عوامل طبيعية أم بشرية خصوصا الكويت التي لازالت تعاني من التبعات البيئية للغزو العراقي حتى يومنا هذا.

وركز العمير على ضرورة تناول مجلس الأمة لقضايا البيئة وأن يوليها اهتماما بالغا، «فهو الجهة التي تصدر القوانين اللازمة للبيئة».

وأضاف « ثمة فصول تشريعية لمجلس الأمة لم تهتم بقضايا البيئة وهناك فصول تشريعية قدمت الكثير من القوانين التي تصب في صالح البيئة منها المحافظة على مصالح الثروة البترولية وإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية وإنشاء الهيئة العامة للبيئة».

وعن اجتماع كوبنهاغن، قال العمير «يترتب عليه إعطاء بيانات ومعلومات والكويت لا تفي بالاتفاقيات التي توقع عليها ونحن بحاجة لمن يعرف الأمور التي يوقع عليها ويصادق عليها لا أن يأتينا بالتزامات تقر علينا ولا يعرف أحد الوفاء بها».

وأضاف «ان عدم إجابة الحكومة عن كافة الأسئلة البرلمانية المتعلقة بالبيئة دليل على أن البيئة تعاني من مشاكل وتعاني تدخل أصحاب النفوذ الذين يستغلون إرساء المناقصات البيئية بشكل غير سليم»، مشيرا إلى أنه تم تقديم اقتراح بقانون يتعلق بالقضاء البيئي وذلك للسماح للمواطنين برفع شكوى وقضايا عند اكتشافهم وجود تخبطات تضر البيئة.

ومن جانبه، قال الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق المقيم للأمم المتحدة في الكويت الدكتور صلاح بورجيني إن «دول العالم تعول على الاجتماع الذي سيعقد مطلع شهر ديسمبر المقبل في كوبنهاغن للوصول إلى قرارات محددة لمجابهة مشاكل البيئة»، مشددا على ضرورة أن يكون للكويت موقف محدد وورقة عمل واضحة تطرحها خلال هذا الاجتماع.

وبين « يسعى برنامج الأمم المتحدة للتنمية بعث مشروع متكامل لمساعدة الكويت لمعالجة مشاكل تلوث البيئة والحد من تأثيراتها على الاقتصاد والمجتمع».

المتحدثون في الندوة (تصوير مرهف حورية)

وذكر بورجيني « ركزت معظم الدول على إيجاد حلول للتحديات الاقتصادية والاجتماعية لذا كثر الحديث حول التنمية المستدامة وما تقدمه من حلول للمشاكل القائمة في عدة بلدان»، مضيفا «أدرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه شبكة التنمية العالمية أن تغير المناخ يستدعي توفر إطار ومفهوم جديد للتنمية يعمل على تعميم مراعاة تغير المناخ في التخطيط الإنمائي على كافة المستويات وربط السياسات الإنمائية بإيجاد حلول عاجلة أهمها بناء اقتصاديات أقل اعتمادا على الكربون ومستدامة في الوقت ذاته ولهذا أقر البرنامج في سنة 2008 استراتيجية جديدة لتغير المناخ تحدد كيفية وضع سياسات مستديمة وقرارات استثمارية لا تقتصر فقط على تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة بل تؤدي إلى الحد من الفقر والدفع بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية».

> ○ العمير : السماح للمواطنين برفع قضايا عند اكتشافهم وجود تخبطات حكومية تضر البيئة
>
> ○ خريبط : يجب تحديد توجه الكويت بشأن التغير المناخي و إعادة النظر في كفاءة الأشخاص الذين يمثلونها في المؤتمرات
>
> ○ رمضان: نتوقع أن تشتد الأعاصير والفيضانات خلال السنوات المقبلة نتيجة التغير المناخي
>
> ○ العبدلي: ضرورة امتلاك الفريق الكويتي الذي سيحضر اجتماع كوبنهاغن ورقة عمل واضحة

من جانبه، قال مدير عام إيكو لاستشارات البيئة الدكتور علي خريبط ان «العلماء والمختصين في البيئة على مستوى العالم تتباين آراؤهم حول سبب التغير المناخي فمنهم من يعتقد أن التغير المناخي الحاصل الآن في العالم سببه التحرك القاري للكرة الأرضية أي عوامل طبيعية لا دخل للإنسان فيها، أدت إلى ذلك التغير المناخي أما آخرون فيرون أن سبب التغير المناخي هو الأنشطة التي يمارسها الإنسان وانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو»، مؤكدا على أن هناك خلطا ما بين الأمور السياسية والعلمية وصحيح أنه سيكون هناك تغير مناخي ولكن يجب أن نكون حذرين خصوصا وأن الكويت تعتمد على النفط المتسبب في انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون.

وأفاد « تناول التغير المناخي من وجهة نظر علمية سياسية بدأ عند حظر تصدير البترول في حرب 73 للدول المؤيدة لاسرائيل، وأصبح اهتمام دول العالم في قضية كيفية التعامل مع الدول النامية المصدرة للنفط لكي لا يستخدم كأداة ضغط عليها مرة أخرى».

وأشار خريبط إلى أن أسباب التغير المناخي عديدة فقد يكون للتحرك القاري أو لانفجار البراكين وانبعاث غازاتها وحتى حركة التيارات البحرية في المحيطات تؤدي إلى تغير المناخ، لافتا إلى أن «كثرة الملوثات في الجو كونت طبقة عازلة حول الأرض تمنع انعكاس أشعة الشمس بعد اصطدامها بالأرض الأمر الذي يتسبب بارتفاع درجات الحرارة في الكرة الأرضية».

واختتم قائلا يجب تحديد توجه الكويت تجاه قضية التغير المناخي ويجب النظر في كفاءة وقدرة الأشخاص الذين يمثلون الكويت في المؤتمرات وتحديد الميزانية الكافية لهم وتزويدهم باللجان العلمية اللازمة التي تعينهم في أداء مهامهم.

أما الباحث البيئي في تغير المناخ عيسى رمضان فأكد على أن حدوث التغير المناخي متزامن مع زحف الصفائح القارية ومع وقوع الأعاصير والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية، متوقعا أن تشتد قوة الأعاصير والفيضانات خلال السنوات المقبلة نتيجة التغير المناخي المستمر خصوصا نتيجة التأثير على المناخ بصورة سلبية.

وأضاف «تسبب التغير المناخي بجفاف في الكويت والمنطقة المجاورة لها حتى أن أراضي زراعية في الجمهورية العربية السورية أصبحت صحارى جافة بسبب التغير المناخي، والمنطقة تواجه جفافاً شديداً مستمرا»، محذرا من حدوث أمطار غزيرة وبشكل مفاجئ تسبب فيضانات وأضرارا بسبب عدم قدرة البنية التحتية لمياه صرف الأمطار على مواجهتها.

وأوضح رمضان أن المتوسط العالمي لدرجة الحرارة السطحية ارتفع منذ منتصف القرن التاسع عشر الماضي بحوالي 0.6 درجة مئوية وذلك مع قيام الثورة الصناعية وخلال الحرب العالمية الثانية، ناصحا بعدم الاستهانة بارتفاع درجات الحرارة ولو بشكل بسيط فهذا التغيير له أضرار جسيمة على الجو، مذكرا بأنه نتيجة للتغير المناخي وارتفاع درجات الحرارة ذابت أجزاء كبيرة من القطب الشمالي المتجمد وأصبحت العديد من الأراضي والجزر مهددة بالطمر والزوال.

وفي مداخلة لها شددت الناشطة السياسية فاطمة العبدلي على ضرورة امتلاك الفريق الكويتي الذي سيحضر اجتماع كوبنهاغن ورقة عمل واضحة وأن يكون أعضاؤه على قدر عال من الكفاءة والقدرة التي تؤهلهم للمشاركة في ذلك الاجتماع، مقترحة عمل تنسيق بين الكويت والسعودية وفنزويلا، وتحديد موقف وطرحه في الاجتماع.

وفي مداخلة أخرى، قال نائب ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبارك العدواني ان «الاتهامات بالتلوث ستوجه لنا نحن الدول النفطية في حين نحن نصدر النفط للدول المتقدمة ونزيد في كميات الإنتاج بناء على طلبهم»، مؤكدا على أهمية مواجهة التلوث والحد من انتشاره لما له من آثار بيئية سيئة.

إزالة 489 تعدياً على أملاك الدولة في المحافظات الست أمس

جرافات «البلدية» تزيل التعديات (تصوير طارق عز الدين)

| كتب مشعل السلامة |

واصلت اليات فريق ازالة التعديات على أملاك الدولة والمظاهر غير المرخصة مهامها صباح أمس، حيث بلغت عدد الازالات (489) تعدياً في مختلف المناطق السكنية والاستثمارية والتجارية في المحافظات الست.

واشتملت الازالات على حجب رؤية واسوار حديدية وزراعية مخالفة وغرف كبربي واحواش ساقطة وتعد على منشأة حكومية وتعد على ممر للمشاة، وبوابات حديدية وحظائر للدواجن.

وأوضح رئيس فريق الازالات في محافظة الأحمدي دعيج السنافي ان «الفريق أزال (50) تعدياً في منطقة جابر العلي، واشتملت الازالات على حجب رؤية وتعد على منشأة حكومية وممرات للمشاة وحظائر للدواجن واسوار زراعية مخالفة».

من جهته، قال رئيس فريق الازالات في محافظة العاصمة طارق الشايجي ان «الفريق أزال (36) تعدياً في منطقة الخالدية، واشتملت الازالات على التعدي على المنشآت الحكومة وممرات المشاة.

وقال رئيس فريق الازالات في محافظة الجهراء زعال العنزي ان الفريق دشن حملته في الجهراء وأزال 71 تعدياً كانت في منطقة القصر».

وكشف رئيس فريق ازالة التعديات في محافظة حولي طارق القطان عن ازالة 90 تعدياً كانت في منطقة بيان.

واوضح رئيس فريق الازالات في محافظة مبارك الكبير مشعل ابا الصافي ان الفريق شن حملته في منطقة مبارك الكبير ليرصد عدد 67 تعدياً اشتملت على عدة تجاوزات منها التعدي على ممرات المشاة والتعدي في اسوار حديدية واسوار زراعية مخالفة.

ومن جهة اخرى، تمكن فريق «العود» من ازالة تعديات استثمارية وتجارية بلغت 175 تعدياً كان منها 22 تعدياً في الفروانية، بينما أزال الفريق 63 تعدياً استثمارياً وتجارياً في منطقة مشرف، ورصد 45 تعدياً في منطقة حولي.

لعدم اتباعها البروتوكول
وزير البلدية يرفض حضور عرض للسفارة البريطانية عن تدوير النفايات

| كتب مشعل السلامة |

خاطبت السفارة البريطانية لدى الكويت البلدية بشأن عرض نشاط اعادة تدوير النفايات من قبلها عن طريق وفد من قطاع تدوير وتشغيل النفايات البريطاني وذلك يوم الاحد المقبل.

واكدت مصادر مطلعة في البلدية ان وزير الاشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية الدكتور فاضل صفر رفض الحضور بسبب عدم توجيه الخطاب من قبل السفارة البريطانية إلى وزارة الخارجية التي بدورها تقوم بمخاطبة البلدية وتحديد موعد كما هو البروتوكول المعمول به الا ان السفارة اعتذرت بضيق الوقت ما دعا الوزير صفر إلى عدم الحضور وتكليف مدير عام البلدية احمد الصبيح بهذه المهمة.

لجنة الفروانية في «البلدي» رحّلت محطة تعبئة الوقود في العارضية

| كتب مشعل السلامة |

أوصت لجنة محافظة الفروانية في المجلس البلدي في اجتماعها امس بالموافقة على ترحيل موقع محطة تعبئة الوقود «تعبئة قائمة» في منطقة العارضية على طريق شرق العارضية.

ومن جانبه، اكد رئيس اللجنة العضو احمد البغيلي موافقة اللجنة على كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المتضمن طلب جمعية الرحاب واشبيلية التعاونية استغلال موقع فرع الخضار والفواكهة في القطعة رقم (4) في منطقة اشبيلية لاقامة نشاط صيدلية، اضافة إلى موافقتها على طلب وزارة الاوقاف تخصيص مواقف سيارات بمساحة (7500 متر مربع) تقريبا لمسجد البخاري في منطقة خيطان القطعة (2)، وعلى طلب وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية المتعلق بتخصيص موقع مسجد في منطقة اشبيلية قطعة (1) مع ايجاد مواقف السيارات.

وبين البغيلي ان اللجنة اوصت بموافقتها ايضا على طلب شركة البترول الوطنية تخصيص موقع لانشاء محطة وقود جديدة ضمن ضاحية عبدالله المبارك الصباح شريطة استلام الموقع خلال سنتين، مشيرا إلى انه تمت احالة كتاب نادي التضامن الرياضي بشان ضم الموقع المخصص لمحطة معالجة الصرف الصحي إلى النادي، واعادة الشكوى المتعلقة بتخصيص موقع مصلى دائم في القطعة رقم (4) بمنطقة اشبيلية إلى الادارة ذات الاختصاص.

تقوم بها البلدية و«الداخلية» و«التجارة»
حملات على المعارض في السكن الخاص بإغلاق منتصف الليل

| كتب مشعل السلامة |

تعتزم بلدية الكويت تنظيم حملات تفتيشية على عدد من المنازل والمواقع التي تستغل كمعارض تجارية خاصة واتخاذ الاجراءات المناسبة تجاه اصحابها.

وتأتي تلك الحملات ضمن جهود مشتركة يقوم بها فريق مشترك من لجنة ثلاثية تضم البلدية ووزارتي الداخلية والتجارة لمنع استغلال المنازل كمعارض تجارية وصناعية في مناطق السكن الخاص.

وتجدر الاشارة الى ان تلك الخطوات كانت نتيجة لتذمر المواطنين في تلك المناطق بسبب الازعاج وعدم احترام حقوق الجيران ومضايقتهم في مواقف السيارات، بالاضافة الى وجود تجاوزات في بعض المواد المعروضة ووجود مواد ممنوعة او غير خاضعة للرقابة، وممارسة بعض الانشطة المشبوهة مثل خدمات المساج والتجميل، الامر الذي اضطر وزارة الداخلية الى الاستعانة بوزارتي التجارة والبلدية للمشاركة والقيام بدوريهما اللازم حسب الاختصاص.

وينحصر دور البلدية في مثل تلك الحملات في التأكد من تراخيص المشاركين وتحرير المخالفات والضبطيات بحق من يستخدم المواقع السكنية في انشطة غير مسموح بها لمنع انتشار مثل هذه التجاوزات بشكل اكبر ما يجعلها ظاهرة منتشرة في الكويت.

وفي سياق آخر، تواصل فرق الطوارئ في جميع المحافظات حملاتها الليلية للكشف على مدى التزام المقاهي والمطاعم والمحال التجارية بقرارات البلدية الخاصة بالاغلاق في منتصف الليل واتخاذ الاجراءات اللازمة بحقها.

> ○ مداهمات ليلية للتثبت من التزام المقاهي والمطاعم بإغلاق منتصف الليل

زيد عايش بحث مع وفد بلدية السلط تنمية العلاقات الثنائية

زيد عايش

استقبل رئيس المجلس البلدي زيد عايش العازمي بمكتبه بالمجلس امس وفد مجلس بلدية السلط الكبرى والذي يقوم بزيارة رسمية للكويت.

وتناول الطرفان العلاقات الثنائية بين البلدين، وتبادلا الاحاديث الودية، وسبل تقدم ونماء العلاقات في ما بينهما خصوصا في مجال العمل البلدي.

ووجه رئيس وفد بلدية السلط الكبرى الدعوة لرئيس المجلس البلدي لزيارة مدينة السلط بالاردن تدعيما لأواصر الصداقة والعلاقات البلدية بين البلدين.

حضر اللقاء كل من العضوين فرز المطيري واحمد البغيلي ومساعد مدير ادارة مكتب رئيس المجلس البلدي محمد العثمان، ومن الجانب الأردني احمد عودة الصلاحيين ومحمد عوض ومحمد سالم العلوان ورجائي سالم الشماس.

«لا توجد فيه ميزة واحدة من شأنها أن تحدث طفرة في العمل البلدي» فرز المطيري: لم يأت بجديد مقترح مجلس بلديات المحافظات

فرز المطيري

قال عضو المجلس البلدي رئيس اللجنة القانونية والمالية فرز محمد المطيري ان «مقترح مجلس بلديات المحافظات لم يأت بجديد ولا توجد فيه ميزة واحدة من شأنها ان تحدث طفرة في العمل البلدي وكل ما هناك انه من ضمن سيل من المقترحات التي اتخمت بها اجندة اللجنة التشريعية والتي وصل عددها حتى الآن الى ما يقارب 300 مقترح في اقل من ثلاثة اشهر معظمها لايقدم ولا يؤخر ولا علاقة له باحتياجات وتنمية البلاد التي نريدها ونسعى إليها جميعا».

وأوضح المطيري ان «مقدمي الاقتراح عللوه انه سيصب في مصلحة المحافظات وتلبية احتياجاتها بينما نسوا او تناسوا ان القانون الحالي للبلدية والمجلس البلدي استحدث أفرع للبلدية في كل لجنة على حدة وأيضا لجان المحافظات في المجلس تكون مهمتها تقديم الخدمات لكل محافظة واتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على صحة سكان المحافظة وراحتهم والاشراف على نظافة وتجميل المحافظة وكل ما من شأنه تحسين البيئة المحيطة».

وشدد المطيري على ان القانون المقترح لم يأت بميزة واحدة تلفت النظر اليه وتشجع على المضي قدما في اقراره، بل جاء ملئيا بالمثالب التي من ضمنها انه قضى على استقلال البلدية والبلدي منذ نشأتها في ثلاثينات القرن الماضي وجعل تبعيتها الى ما يسمى في القانون بالمجلس الأعلى للمحافظات برئاسة رئيس مجلس الوزراء وايضا جاء بوضع غريب وليس له مثيل في كل الاعراف البرلمانية المتعارف عليها في العالم وهو ان جعل على رأس سلطة المجالس المنتخبة رئيسا معينا من قبل السلطة التنفيذية وهو المحافظ.

ونوه المطيري انه كان من الأجدى من مقدمة الاقتراح ان يعالجوا اوجه القصور التي ظهرت بالقانون المعمول به والتي بحّت اصواتنا لتلافيها واهمها الفصل المالي والاداري للمجلس عن الجهاز واعطاء المجلس ادوات رقابية للاعضاء على الجهاز التنفيذي.